

المحضر النهائي للجلسة العامة العشرين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،  
الخميس ٩ تموز / يوليه ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد تيريفي ( اشيوبيا )

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٢٠ لمؤتمر نزع السلاح • ويواصل المؤتمر وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " • غير أنه يجوز لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يشير أى موضوع يتصل بعمل هذا المؤتمر ، ان شاء ذلك •

لدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلا كندا وفرنسا • وأعطي الآن الكلمة لممثل كندا ، السفير بيسلي •

السيد بيسلي ( كندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، بما أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لأخذ الكلمة وأنتم تتولون الرئاسة ، أود أن أعرب باسم كندا ، عن سرورى وسرور حكومتى لقيامكم ، أيها الممثل الموقر لاندونيسيا ، بالدور الهام كرئيس لمؤتمرنا لشهر تموز/ يولييه • وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعمل المثمر والبناء الذى اضطلع به سلفكم ، السفير الفرارجي ، للمضي قدما في أعمال هذا المؤتمر • ورغم ما قد يكون هناك من تأخير في تكرار شيء قلته من قبل ، فاني أمل أن يكون باستطاعتكم ، شأنكم في ذلك شأن السفير الفرارجي ، مواصلة العمل على الأسس المفيدة للغاية التي أرساها السفير فيفودا من تشيكوسلوفاكيا •

وتهدف كلمتي اليوم الى الاعراب عن وجهة نظر الحكومة الكندية بشأن الحالة الراهنة لجهودنا في التفاوض على حظر شامل ويمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية ، والى اعلان عزمنا على أن نعرض على هذه الهيئة مزيدا من نتائج الأبحاث الكندية فيما يتصل بالتحقيق في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية • كما سأقدم أيضا بعض التعليقات الموجزة على الوثيقة CD/766 التي اقترحت مرفقا للمادة التاسعة لمشروع الاتفاقية ، وهو مرفق يعالج بصفة محددة اجراءات التحقق من الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية • وقد أسعدنا الانضمام الى النزوح في عرض هذه الوثيقة على مؤتمر نزع السلاح •

ان التوصل في أسرع وقت ممكن الى حظر شامل ويمكن التحقق منه على نحو ملائم للأسلحة الكيميائية يظل احدى أولويات أهداف الحكومة الكندية فيما يتصل بالحد من الأسلحة • وينبغي لاتفاقية كهذه ، في رأينا ، أن تنص على الوقف الفوري لانتاج كل الأسلحة الكيميائية وعلى التدمير المنهجي لجميع المخزونات القائمة للأسلحة الكيميائية خلال فترة محددة • وينبغي معالجة الاهتمام المشروع بالأمن بطريقة تضمن ألا تنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاقية أى أنواع جديدة من اختلال التوازن يمكن أن تقوض أمن أية دولة طرف • غير أن الاتفاقية يجب ألا تشكل مجرد تدبير لتحديد الأسلحة ، ولكن ينبغي أن ينظر اليها منذ البداية على أنها تدبير لنزع حقيقي للسلاح ، ينطوى على الازالة التامة لفئة بأكملها من أسلحة التدمير الشامل •

وان التوصل بنجاح الى اتفاقية من هذا القبيل من شأنه أن يكون مساهمة مباشرة ودائمة في الأمن الدولي • وهو فضلا عن ذلك يقطع شوطا طويلا على طريق احياء الثقة العامة في فائدة وفعالية العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة بصفة عامة ، ولسلطة محفل التفاوض هذا بصفة خاصة • وذلك في رأينا أمر لا غنى عنه لضمان فعالية مؤتمر نزع السلاح على المدى الطويل •

ولهذه الأسباب ، تعرب حكومة كندا عن ارتياحها الكبير للنهج الجدى والبناء والعملية ازاء التفاوض ، وهو النهج الذى تميز به عملنا خلال دورة عمل ١٩٨٦ والذى استمر في هذه الدورة • والحقيقة أننا لانزال نحرز تقدما • وان وجود عدد من الخبراء الصناعيين هذا الأسبوع من عدة بلدان ،

بما فيها كندا ، يشير الى التركيز العملي لمساعينا الحالية • وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للسفير ايكبوس للطريقة الحازمة والمرنة معا التي يترأس بها أعمالنا • وان كل الوفود في المؤتمر تعمل الآن بتصميم جدى ، مما ينبئ خيرا بالنسبة لاحتمالات التقدم المتواصل والملحوظ في المفاوضات •

وان مثل هذا التقدم يكون ملحا على نحو خاص عندما ننظر اليه على ضوء الحقيقة المحزنة وهي ان الأسلحة الكيميائية لاتزال تستخدم • فضلا عن ذلك ثمة بيئة قوية على أن عددا متزايدا من البلدان قد احتازت القدرة على الحرب الكيميائية أو يسعى الى احتيازها • وقد فزعت الحكومة الكندية عندما اطلعت على آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة الذى أكد مرة أخرى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في الحرب بين العراق وايران • وان كندا لتعرب عن اشمئزازها وادانتها لهذا الاستخدام للأسلحة الكيميائية لأنه انتهاك واضح للالتزامات القانونية الواردة في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذى يعتبر كل من العراق وايران طرفا فيه • ونحیی مرة أخرى الأمين العام لمبادرته باجراء تحقيق وتقديم نتائجه الى مجلس الأمن • ومن المؤسف أنه لم يتم العثور حتى الآن على طرق فعالة ليس فقط من أجل منع الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية ، بل أيضا لوضع حد لهذا النزاع المأسوى • ونحن من جديد ندعو كل الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الى التقيد بالتزاماتهم ، ونحث الطرفين المتحاربين في حرب الخليج على السعي عن طريق المفاوضات الى انهاء القتال وفقا لقرارى مجلس الأمن ٥٨٢ و ٥٨٨ •

وان لهذا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية ، ولما نعلمه من اهتمام عدد من البلدان باحتياز القدرة على الحرب الكيميائية ، آثارا منذرة بالخطر من عدة وجوه ، وتوعدى الى تعزيز الشك المتبادل وانعدام الأمن ، وتقويض حجية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية ، كما تشكل أيضا تذكيرا ملموسا للغاية بأن تهديد الأسلحة الكيميائية لا يقتصر على منطقة بعينها أو على مجال واحد لنزاع محتمل ، وتؤكد أن الأسلحة الكيميائية مشكلة عالمية ينبغي معالجتها على أساس عالمي • وهذا ينبغي أن يعزز شعورنا بالالاحاح وعزمنا على الاستمرار في مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق يحظر هذه الأسلحة من الترسانات العسكرية لكل البلدان •

وعلى ضوء هذه الظروف قررت الحكومة الكندية أنه يتعين ، الى حين ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، اتخاذ خطوات عملية بهدف الحد من خطر سوء استخدام المواد الكيميائية في الأغراض العسكرية • وابتداء من عام ١٩٨٤ ، وبالتنسيق مع عدد من البلدان الأخرى ، فرضت كندا ضوابط على تصدير عدة مركبات كيميائية تعتبر مفيدة بصفة خاصة لصناعة الأسلحة الكيميائية الشديدة السمية • كما زادت كندا مؤخرا عدد المركبات الكيميائية التي يخضع تصديرها للرقابة • واغتبطت كندا عندما لاحظت أن عددا من البلدان الأخرى قد تصرف على نحو مماثل وفرض ضوابط على تصدير بعض المسود الكيميائية • ونرى أنه من المفيد لو أن عددا أكبر من البلدان فعل الشيء نفسه •

وكجزء من الجهود التي نبذلها لتسهيل هذه المفاوضات الهامة للغاية تجمع كندا بانتظام وتوفر لكل الوفود لدى هذا المؤتمر خلاصات وافية لجميع البيانات ذات الصلة التي أدلى بها في الجلسات العامة بالإضافة الى ورقات العمل • وآمل أن يكون لهذه الخلاصات قيمتها كأدوات عمل في هذه المفاوضات المعقدة للغاية • ويسرني أن أبلغكم اليوم أنه تتوفر الآن هذه الخلاصات التي تتكون من وثائق دورة عام ١٩٨٦ التي كانت شديدة الازدحام بالعمل ، وأنها ستوزع على كل الوفود في المستقبل القريب •

واسمحوا لي أن أقدم ملاحظة شخصية مفادها أن بعضا منا وجد صعوبة في تكوين فكرة عامة عن المفاوضات رغم خبرة أعضاء وفودنا ورغم ما قام به رئيس الهيئة الفرعية من عمل ممتاز ، ونأمل أن تكون هذه الخلاصات عوناً للوفود في تكوين فكرة عامة .

وان اهتمام كندا منذ مدة طويلة بقضايا التحقق معروفة الآن جيدا . ففي إطار الأسلحة الكيميائية ، أولينا اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالتحقق من الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية وأجرينا أبحاثا كثيرة في هذا المجال . وفي السنة الماضية قدمت الى هذا المحفل " دليلا للتحقيق في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية " ، وهو دليل كان قد قدم في وقت سابق الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويسرني أن أحيط المؤتمر علما بأننا سنقدم قريبا الى مؤتمر نزع السلاح تقريراً معنوناً " التحقق : تطوير عدة قابلة للحمل لاستشعار التريكويسين من أجل اكتشاف الميكوتوكسين T-2 في عينات من دم الانسان " . وقد أحيل هذا التقرير الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، وفيما يلي ما جاء في رسالة وزير خارجية كندا الأونورابل جو كلارك الى سعادة الأمين العام :

" ان التأكيد الأخير لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، انتهاكا للقانون الدولي ، يدل على الحاجة الى دعم مجموعة المعرفة التي ستسهم في فعالية معاهدة مقبلة تحظر كل الأسلحة الكيميائية . ومعاهدة كهذه ستتنص بالضرورة على التحقق من الادعاءات باستخدام هذه الأسلحة بهدف منع استخدامها " .

ونذكر السيد كلارك في معرض اشارته بصفة محددة الى عدة الاستشعار القابلة للحمل أن :

" مشروع الأبحاث هذا تم الاضطلاع به كحالة دراسة افرادية ، لتطوير تفهم أفضل للمشاكل التقنية المرتبطة بتوفير أجهزة استشعار ملائمة لفريق للتحقيق . فجمع العينات على وجه السرعة ، وتحليلها بعد ذلك ، يخلقان مشاكل كثيرة لفريق للتحقيق . وتتعدد هذه المشاكل اذا كان الادعاء يتصل بعامل " جديد " أي بمادة كيميائية لم تستخدم من قبل في أغراض عدائية أو غير مرتبطة بهذه الأغراض " .

وأن التقرير الذي سأقدمه الآن ، بينما هو حصيلة سنتين من العمل ، الا أنه يترك أسئلة كثيرة بدون جواب . ورغم ذلك فاننا نريد أن نشرك في هذا العمل الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي المهتمين أيضا بهذه المواضيع .

وهناك اتفاق عام مفاده أن الاتفاقية التي نتفاوض عليها ، فضلا عن النص على وقف انتاج الأسلحة الكيميائية وعلى تدميرها ، ينبغي أن تحظر صراحة استخدام هذه الأسلحة . وان ادراج حكم كهذا لن يعيد فقط تأكيد حظر الاستخدام كما هو منصوص عليه في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، بل انه اذ يفعل ذلك في سياق حكم محدد للتحقق من أي ادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية فانه يعزز بدرجة كبيرة حجية البروتوكول . ويجب أن نتأكد بالطبع من أنه لا يوجد في الاتفاقية ما يقوض الحجية المستمرة لبروتوكول عام ١٩٢٥ - وهي النقطة التي أثارها الزميل الموقر ، السفير هوسليد من النرويج ، في أول هذا الأسبوع ، ونقطة كان الوفد الفرنسي يثيرها بانتظام ، ونحن مدينون لهذين البلدين - لسهرهما على هذا البروتوكول .

وعليه ، فان كندا يسرها بصفة خاصة أن تنضم الى النرويج في اعداد المرفق المقترح للمادة التاسعة المعنونة " الاجراءات العامة للتحقق من ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية " وهي تحاول وضع اطار عملي للتحقق من الادعاءات باستخدام • ونحن مدينون للسفير هولندي على الوضوح الذي قدم به هذا الاقتراح المشترك لكي ننظر فيه بصورة جماعية • وبالرغم من أن النرويج ليست بعد رسميا عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، فقد كانت تسهم باستمرار على نحو مفيد في عملنا منذ مدة طويلة • وكانت النرويج ، شأنها في ذلك شأن كندا ، تركز اهتماما خاصا للمساائل المتصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية • وكان هذا مفيدا للغاية في صياغة المرفق المقترح للمادة التاسعة • غير أنني أرى أنه لن يكون من الممكن تقدير القيمة الكاملة للجهود البحثية النرويجية والكندية في هذه المجالات ، وهي جهود يتميز جانب كبير منها بطبيعة تقنية عالية ، الا بعد عقد اتفاقية ، وانشاء أمانة تقنية لتنفيذ الاتفاقية وكل متطلباتها فيما يتعلق بالتحقق • ويمكن أن يقال نفس الشيء عن العمل القيم الذي شاركت فيه فنلندا خلال سنوات طويلة في مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته •

ويعكس المرفق المقترح رأينا بأن أى نوع من استخدام الأسلحة الكيميائية يمكن أن يشكل أخطر انتهاك للاتفاقية ، وبأن متطلبات التحقق يجب أن تكون صارمة لكي تعكس خطورة أي ادعاء من هذا القبيل • وهو يدرك ما يبدو أنه توافق للآراء نشأ داخل هذا المحفل ومفاده أن التحقيق في ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية ينبغي أن ينطوي على تفتيش موقعي بعد اخطار قصير الأجل • والمرفق المقترح يرمي في صياغته الى ادراج أحكام تتصل بالاجراءات والتقنيات وتوزيع المسؤولية على المستويات المناسبة لكل من العمومية والدقة ، على حين يأخذ بعين الاعتبار حقيقة مفادها أن تفاصيل كثيرة اجرائية وتقنية يلزم تحديدها من جانب الأمانة التقنية تحت اشراف المجلس التنفيذي • ويهدف المرفق الى توفير الاطار والتوجيه اللازمين الذي يمكن بهما تصميم الاجراءات والتقنيات الأكثر تفصيلا وتنفيذها تنفيذا فعالا • ونحن نعلن انضمامنا الى الوفد النرويجي في توصية المؤتمر بادراجه في النص المؤقت للاتفاقية •

وقد قدمت في تعليقاتي السابقة تقييما ايجابيا بوجه عام للطريقة التي تمضي بها مفاوضاتنا الآن • وذكرت أيضا أحداثا ملموسة تؤكد ما لاحراز تقدم من أهمية والحاح • وختاماً أود أن أسجل ملاحظة تحذيرية • فالمفاوضات المتعددة الأطراف التي نجريها بشأن الأسلحة هي من أكثر المفاوضات حساسية من الناحية السياسية ، وتعقيدا من الناحية القانونية ، وازهاقا من الناحية التقنية • واذا كان النجاح حليفنا فستكون هذه أول مرة في تاريخ تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف يتم فيها ابرام اتفاق رئيسي لنزع السلاح يشمل أيضا أنه قد أنشئت من لاشيء هيئة جديدة مدروسة ودائمة للإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق ( وقد يكون من المفيد الإشارة الى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سبقت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وأن مسؤوليات هذه الوكالة مازالت تحييط بمسائل أخرى خلاف مسألة تحديد الأسلحة ) • وبالإضافة الى ذلك ، فان تنفيذ هذا الاتفاق ينطوي بالضرورة على درجة لم يسبق لها مثيل من الاقتحام في القطاعين العسكري والمدني لمجتمعاتنا • ولذا يلزم أن نمضي متحليين بالحذر والتأني • فلا تزال هناك قضايا هامة عديدة دون حل • وفيما يتعلق بالتفتيش بالتحديد مثلا ، فانه بينما تم احراز تقدم هائل ، الا أننا لم نتمكن بعد من التوصل الى اتفاق دقيق بما فيه الكفاية • ولا يزال أماننا عمل تفصيلي كثير ، لا فيما يتعلق بالمسائل التقنية فحسب ، بل أيضا فيما يتصل بانشاء وعمل وإدارة الهيئة الدولية التي ستكون مسؤولة عن الاشراف على تنفيذ الاتفاقية •

واني لا أؤكد على هذه النقاط من أجل أن أحث على التشاؤم أو اليأس • فلقد أنجزنا الكثير، وينبغي ألا يروّعنا عبء العمل الشاق الذي مازال باقيا • غير أنه من الأساسي أن ننجز عملنا كما يجب • وعليه فأننا لن نخدم أي غرض مفيد ، إذا حددنا مواعيد نهائية غير واقعية ومصطنعة • فلنمض بسرعة بشتى الوسائل ولكن لنتحلّ بالتأني والحذر في وضع اتفاقية تكون حجيتها قادرة على تعزيز نفسها بنفسها بفضل طابعها العملي البين وفعاليتها الواضحة •

وختاما أود أن أعرب عن تقديري لتلك الوفود التي شكرت كندا لاستضافتها في الآونة الأخيرة حلقتين تدريبيتين في محاولة لتقديم مساهمة عملية في عمل مؤتمر نزع السلاح •

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة الى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السيد دي لا بوم •

السيد دي لا بوم ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الفرنسي الكلمة في شهر تموز/ يوليه ، فانه يود أن يبدأ بأن يقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، أحر تهانيه لتوليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر • ونحن مقتنعون بأنكم قادرون على توجيه جهودنا على نحو مثمر فان خبرتكم كممثل لبلدكم لدى المؤتمر في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ، لاسيما خبرتكم كرئيس للمؤتمر في آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، تبدو لنا بشيرا مواتيا جدا لاستمرار عملنا • وأود أيضا أن أعرب للسفير الفراجي من مصر عن أصدق تهاني وفدى للمهارة والمقدرة اللتين رأس بهما أعمال المؤتمر خلال شهر حزيران/ يونيه •

عندما تحدث ممثل الاتحاد السوفياتي في ٢ تموز/ يوليه الماضي عن المفاوضات الجارية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية كرس جزءا كبيرا جدا من بيانه لاجراء تحليل نقدي لورقة العمل التي قدمها الوفد الفرنسي في ١٦ حزيران/ يونيه الماضي في الوثيقة CD/757 المعنونة " وثيقة عمل بشأن الحفاظ على توازن أمني بين جميع أطراف الاتفاقية خلال فترة العشر سنوات المخصصة لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية " • وان التحفظات والمسائل التي قدمها ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تبدو لنا في المقام الأول دليلا على شيء من سوء التفاهم حول تفسير اقتراحاتنا • وعليه يبدو أن هناك حاجة الى تقديم بعض التوضيحات •

أولا ، جاء في بيان ممثل الاتحاد السوفياتي ما يلي : " نحن ننطلق بالطبع من المقدمة المنطقية التي مفادها أن ترتيب التدمير يجب أن يستند الى مبدأ عدم التقليل من أمن الدول أثناء عملية التدمير بأكملها ، وفقا لما تم الاتفاق عليه أصلا في المرفق الرابع ، الفرع الثاني " • وأضاف ان " النتائج المحددة المستخلصة من هذه المقدمة المنطقية العامة الواردة في الوثيقة CD/757 لا تؤدى الى ابرام اتفاقية ولا الى ضمان الأمن " •

ونحن من جانبنا ، ننطلق من فكرة مفادها أن الاتفاقية لكي تتسم بالمصادقية يجب أن تضمن أمن كل الدول الأطراف منذ بدء نفاذها ، لا مجرد الأمن في المستقبل عندما تزال كل الأسلحة الكيميائية والكل متفق على أن ترتيب تدمير المخزونات ذو أهمية حاسمة في هذا الصدد • غير أن الجدول الزمني ينبغي ألا يؤدى الى حالة يحق فيها للبلدان التي تمتلك أكبر كميات من الأسلحة الكيميائية أن تحتفظ بمخزون من هذه الأسلحة لمدة عشر سنوات على الأقل ، على حين يحظر على البلدان الأخرى امتلاك هذه الأسلحة ابتداء من الوقت الذي يبدأ فيه نفاذ الاتفاقية •

وبالإضافة الى ذلك ، من الواضح أنه ليس هناك ما يضمن ألا تتوقف الدول الرئيسية التي تمتلك الأسلحة الكيميائية عن تدمير مخزوناتهما • وان هذا الاحتمال مهما كان مؤسفا لا يمكن استبعاده • وعليه يجب أن نضع في اعتبارنا ما سيترتب من عواقب بالنسبة لأمن الدول الأطراف ، سواء بسبب انسحاب إحدى هذه الدول من الاتفاقية أو خرقها لها ، لأن ذلك ان لم يستدرك فسيؤدي الى ممارسة أطراف آخرين حقهم في الانسحاب •

ولكي نتفادى حالة كهذه ، يمكن أن تلحق ضررا بالغا بالمصالح الأمنية ، فاننا نقترح كما تعرفون الاحتفاظ من الناحية الفعلية ، حتى نهاية فترة الـ ١٠ سنوات التي لا يمكن أبدا استبعاد تمديدتها ، بمخزون هام عسكريا وان يكن عند الحد الأدنى • وان هذا المخزون لن يمثل على كل حال أكثر من جزء صغير من المخزونات التي تحتفظ بها في الوقت الراهن البلدان التي تمتلك أكبر كميات من الأسلحة الكيميائية ، وتنص الاتفاقية على أن يتم الاحتفاظ بهذه الكميات حتى السنة العاشرة •

وقال ممثل الاتحاد السوفياتي في فترة متأخرة من بيانه أنه يعتبر اقتراحاتنا " نداء لاضفاء الصبغة القانونية على تكديس ونشر الأسلحة الكيميائية " • ويبدو لنا أن هذا الانتقاد لا أساس له •

لماذا ؟ لأننا اذا حللنا الوضع ، كما يبدو مشروع الاتفاقية الآن ، فسنجد أنه ليس هناك في الواقع ما يدفع البلدان التي ترغب في أن يظل الخيار أمامها مفتوحا لاحتياز قدرة في مجال الأسلحة الكيميائية الى أن تنضم الى الاتفاقية • كما أن حقيقة أن المخزونات لن تدمر الا بعد فترة الـ ١٠ سنوات يمكن حتى أن تشجعها على أن تؤجل انضمامها طيلة هذه الفترة •

غير أن الوثيقة الفرنسية ، من الناحية الأخرى ، تقترح أن ترغب الدولة التي تستمر أو ترغب في احتياز الأسلحة الكيميائية لفترة الـ ١٠ سنوات فقط على اعلان ذلك وعلى فتح أراضيها كلها للتفتيش ، وأن يخضع المخزون الأمني - ووحدة الانتاج - لتحقيق أكثر تفصيلا •

ونرى أن هذه الأحكام لا تشجع على انتشار الأسلحة الكيميائية بل لا بد أن تحمل كل الدول على التخلي عن الغموض ، وهو ما يعد قييدا على انتشارها • وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نرفض الفكرة التي مفادها أن اقتراحاتنا هي بمثابة تغيير للوضع القائم بطريقة تؤدي الى انتشار الأسلحة الكيميائية • فالواقع أنه توجد حقيقة دول تمتلك الأسلحة الكيميائية من ناحية ، ودول لا تمتلكها من الناحية الأخرى ؛ غير أنه ليس هناك ما يثبت ، كما يزعم ممثل الاتحاد السوفياتي ، ان بدء نفاذ الاتفاقية سيؤدي من تلقاء نفسه الى ازالة هذا الفرق • ونحن نعتقد أن ذلك لن يكون صحيحا الا اذا تم تدمير كل الترسانات وكل وسائل الانتاج - وأن ذلك لن يحدث على النحو الذي نصت عليه الاتفاقية الا بعد مرور ١٠ سنوات على بدء نفاذها •

هذه هي الملاحظات القليلة التي أراد الوفد الفرنسي أن يقدمها في هذه المرحلة •

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة الى الرئيس •

وهكذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم • هل هناك أي عضو آخر يريد أن يأخذ الكلمة ؟ لا أرى

أحدا •

لقد عمت الأمانة اليوم ورقة عمل تتضمن مشروع مقرر بشأن طلب ورد من دولة غير عضو للاشتراك في الاجتماع غير الرسمي حول موضوع البند ٢ من جدول الأعمال " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " • ويرد مشروع المقرر في الوثيقة CD/WP/285 • ووفقا للإجراءات التي يتبناها المؤتمر عادة ربما نحتاج الى عقد اجتماع غير رسمي موجز للنظر في ورقة العمل • ولكن ، بما أن الطلب عمم يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي ، ولم تكن هناك أية اعتراضات ، ونظرا لأن الدولة غير العضو المعنية قد دعت بالفعل للاشتراك في أنشطة أخرى لمؤتمر نزع السلاح ، اقترح أن يعالج طلبها فوراً في هذه الجلسة العامة • وبما أنني لا أرى أي اعتراض ، فاني أعرض على المؤتمر ورقة العمل CD/WP/285 التي يرد فيها مشروع مقرر بشأن الطلب الوارد من نيوزيلندا للاشتراك في الاجتماعات غير الرسمية حول موضوع البند ٢ • وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع المقرر •

#### وقد تقرر ذلك •

ولننتقل الآن الى جدول الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية الأسبوع القادم • وكالعادة يقدم جدول الاجتماعات لمجرد الاطلاع عليه ، وهو قابل للتغيير اذا دعت الضرورة • وبالإضافة الى الجلسات العامة العادية ، من المقرر عقد اجتماع غير رسمي حول موضوع البند ٢ من جدول الأعمال يوم الخميس ١٦ تموز/ يوليه ، بعد الجلسة العامة مباشرة • وقد أدرجت اجتماعات الهيئات الفرعية بعد مشاورات مع رؤسائها • وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد جدول الاجتماعات •

#### وقد تقرر ذلك •

وقبل رفع الجلسة ، أود أن أشير الى أن المؤتمر سيعقد اجتماعاً غير رسمي حول موضوع البند ٢ من جدول الأعمال المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " بعد هذه الجلسة العامة مباشرة •

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٤ تموز/ يوليه الساعة ١٠/٠٠ • رفعت هذه الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥